تجارة المياه .. وتهديد التنمية

مياه الأنهار حرب في أفريقيا

د. محمود أبو زيد: سعر برميل المياه اقترب من برميل النفط

عواصم/14اكتوبر/ وكالة الصحافة العربية:

تصاعدت في الأونة الأخيرة وتواصلت دعوات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، وهو ما أفسح المجال لظهور كثير من معوقات التنمية في المنطقة وتوجه السياسات لعلاج أنواع القصور المختلفة، والمؤثرة في مكونات التنمية العربية، وأورد التقرير الأخير للأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي أن المياه تمثل أهم معوقات التنمية في العالم العربي مع إدراج معظم الدول العربية تحت خط الفقر المائي، وهو ما يمثل تحدي كبير من تحديات التنمية من أجل توفير المياه والاهتمام بالموارد المائية كمكون أساسي من مكونات التنمية العربية، وهو ما يتطلب إتخاذ العديد من السياسات وتنمية المشروعات المائية لمواجهة هذه التحديات ، خاصة في ظل التطورات العالمية وتطبيقات العولمة، التي تفرض منافسة شرسة وتؤدي إلى تهميش الكيانات الاقتصادية الضعيفة.

وأكدت إحصائيات عربية أن ضعف الموارد المائية العربية يؤثر في تحقيق الفجوة الغذائية العربية، والتي تقدر بنحو ١٧ مليار دولار، وهو ما يؤثر على موازين المدفوعات العربية نتيجة ارتفاع واردات الغذاء التي تصل إلي ٣٠ مليار دولار رغم وجود كل مقومات الزراعة والأراضي الخصبة في المنطقة العربية، إلا أن قضية المياه تمثل معوق كبير، كما تتأثر الدول العربية بطبيعة الموارد المائية والتي تأتي من منابعها من خارج المنطقة العربية، مما يخلق واقعًا آخر يتمثل في التهديدات المستمرة للمياه المتدفقة من أحواض الأنهار إلى الدول العربية.

ويؤكد د. محمود أبو زيد رئيس المجلس العربي للمياه ووزير الري والموارد المائية المصري أن مشكلة المياه لا تتمثل في حالة الندرة على كوكب الأرض، إلا أنها تمثل عدم العدالة في توزيع هذه المياه، وخاصة مع ظهور ما يسمي بتسعير أو تجارة المياه، والذي يهدد التنمية في العالم العربي، فالمياه النقية ومستلزماتها أصبحت تجارة تتجاوز أرباحها أي سلعة أخرى غير بترولية، بل أن البعض يرى أن برميل المياه اقترب سعره من برميل النفط، وهو ما يؤثر على كافة الدول النامية وليس المنطقة العربية فقط، مع ارتفاع تكاليف توصيل المياه، وهو ما يؤدى في النهاية إلي وقوع الدول العربية تحت خط الفقر المائي، بل أن هناك فجوة كبرى في الموارد المائية على المستوى الإجمالي في الوطن العربي، حيث يوجد فارق بين الدول العربية في الموارد والاحتياجات، حيث أن العديد من الدول العربية خاصة الخليجية تقع تحت خط العجز المائي بسبب الندرة في الموارد، بينما توجد دول عربية تشرف علي أنهار ولديها فائض في موارد المياه، ولكن ترتبط الاحتياجات المتزايدة للمياه إلى افتقار الدول العربية إلي مشروعات المياه، والتي تتوائم مع الزيادة السكانية وزيادة إحتياجات الزراعة، حيث أن ٨٥٪ من المياه العربية تذهب إلي الاحتياجات الزراعية المتزايدة، وهو ما يخلق عجز مائي متزايد، وفجوة سالبة للمياه في كافة الدول العربية، وإن تفاوت نسبها من دولة إلى دولة عربية كبرى، ولكن من المتوقع أن يهبط نصيب الفرد العربي من المياه إلي ٨٨٧ متر مكعب في السنة مقابل ١٦٣٧ متر مكعب عام ٢٠٠٠.

مكانة ضئيلة

ويقول د. أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنه علي الرغم من جهود التنمية للعديد من الدول العربية، إلا أن معدل إنجازاتها لازال أقل من نظيره في مناطق كثيرة من العالم، حيث أن العالم يسير بسرعة كبيرة نتيجة لانجازات العلم وثورة الاتصالات والعولمة، وهو ما أدي إلي احتلال الاقتصاد العربي لمكانة ضئيلة في الاقتصاد العالمي، ونجد أن التنمية في العالم العربي لازالت تواجه العديد من التحديات الحقيقية في البطالة التي تتزايد معدلاتها باستمرار وتصل إلي ٢٠ مليون عاطل، وتعتمد الدول العربية علي استيراد التكنولوجيا، حيث إنه لا زال الإنفاق على البحث العلمي ضعيف جدًا ويمثل ٠,٤٪ من الإنفاق عليه علي مستوي العالم، كما أن هناك فجوة رقمية هائلة، حيث أن الذين يقوموا باستخدام الإنترنت في الدول العربية يبلغ عددهم ١,٦٪ فقط من السكان مقابل ١٠٪ على مستوى العالم.

ويضيف :إن المياه تحتل مكانة كبيرة في عملية التنمية داخل القطر العربي، حيث أنها من أكثر الموارد الاقتصادية ندرة في الوطن العربي، حيث تقدر كمية المياه في الوطن العربي بنحو ٢٥٤ مليار مترك مكعب تمثل فقط ٤٨.٪ من المياه المتاحة علي مستوي العالم، في حين يشكل الوطن العربي ١٠٪ من مساحة العالم و٥٪ من سكانه، ويقدر نصيب الفرد العربي من المياه الآن بنحو ٨٧٦ متر مكعب أي حوالي ١٠٪ فقط من نصيب الفرد علي مستوي العالم، ويستخدم الوطن العربي حوالي ٧١٪ من المياه المتاحة في حين أن هذه النسبة ٦,٣٪ علي مستوي العالم، وتمثل الزراعة الاستخدام الأكبر من المياه في الدول العربية، حيث تبلغ نسبتها حوالي ٨٦٪ من حجم المياه تقريبًا.

ويشير إلي أن عدد الدول العربية دون حد الفقر المائي في زيادة مستمرة، فقد كان عددها ثلاثة دول في عام ١٩٥٥ وهي البحرين والأردن والكويت، ازدادت إلي ١١دولة عام ١٩٩٠ لتشمل الجزائر وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال وتونس والإمارات واليمن، كما أن هناك سبعة دول إضافية تكون تحت خط الفقر المائي بحلول عام ٢٠٢٥، ولا شك أن ندرة المياه في المنطقة العربية تخلق الكثير من التوترات وعدم الاستقرار، كما هو حادث بين تركيا وسوريا والعراق بالنسبة لنهري دجلة والفرات، والأردن وسوريا وإسرائيل وفلسطين بالنسبة لنهر الأردن وغيرها بما في ذلك المياه الجوفية، وهذه التوترات يجب حلها عن طريق المفاوضات وبروح من التعاون، وذلك من أجل تحقيق التنمية في العالم العربي، والقضاء على مشكلات الفقر المائي في العالم العربي.

ويقول د. سمير رضوان رئيس منتدي البحوث الاقتصادية العربية: إن المنطقة العربية في حاجة إلي مشروع تنموي شامل لإعادة بنائها الاقتصادي بما يحقق نهضتها وتنميتها المستدامة، وأيضًا حاجة الدول العربية إلي التكامل الاقتصادي فيما بينها لتحقيق تكتل يحقق لها مزايا الإنتاج الكبير ويرفع من تنافسيتها في الاقتصاد العالمي، وهذا لا ينفي أهمية المياه وقدرتها كأحد عناصر الإنتاج الحيوية، وهو ما يعني ضرورة النظر إليها في إطار خطة تنموية متكاملة، وأيضًا إتباع القواعد العملية وتوفير قاعدة من المعلومات عن المياه المتاحة في المنطقة العربية واستخداماتها ومصادرها المنطقة العربية، وأيضًا ضرورة تمويل بعض البحوث الهامة وتنفيذ توصيات المنتدي العالمي للمياه فيما يتعلق بحق الفرد في العالم العربي في الحصول علي مياه نظيفة ومتوافرة على الدوام.

فجوة سالبة

ويرى د. حمدي عبد العظيم الخبير الاقتصادي أنه لا توجد فجوة سالبة للموارد المائية على المستوي العام للوطن العربي، حيث يوجد فائض كفرق بين الموارد والاحتياجات يبلغ ١٠٣,١٨ مليار متر مكعب عام ١٩٩٠، ثم انخفض إلي ٨٤,٢٦ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠، ويتوقع أن تظهر الفجوة السالبة عام ٢٠٢٥ وتقدر بنحو ٢,٢٩ مليار متر مكعب في السنة، وتتركز .. فجوة المياه حاليًا في كل من العراق وليبيا وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والأردن، أما في عام ٢٠٢٥ فإن عجز المياه يتركز في مصر والسودان والعراق وليبيا والإمارات والسعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين.

ويؤكد أن هذا العجز في الموارد المائية يرجع إلي زيادة الاحتياجات بمعدل يفوق معدل زيادة الموارد المائية المتاحة، وتشير الدراسات إلي أن هناك ١٦ دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائي منذ عام ٢٠٠٠ حيث انخفض نصيب الفرد فيها من المياه بنسبة ٣٠٪، وهو ما يشير إلي اتجاه عدد الدول العربية في المستقبل الذي يمكن أن تقع تحت خط الفقر المائي، وتواجه المياه العربية في بعض الدول مخاطر العمليات العسكرية التدميرية للسدود والمنشآت المائية مثلما حدث في العراق عندما حدث تدمير معظم منشآته المائية نتيجة القصف الجوي من جانب الولايات المتحدة، ولا تقتصر الأهمية الاستراتيجية للأمن المائي في الوطن العربي علي العجز المائي بالنسبة للاحتياجات، وإنما تمتد أيضًا إلى وجود بعض المطامع الأجنبية في الموارد المالية الحالية من جانب بعض الدول الأجنبية القريبة من الدول العربية مثل إسرائيل التي طالبت في اجتماع فينسيا عام ١٩٩٢ بمد أنبوب من المياه من تركيا إلى صحراء النقب عبر الأراضي السورية، بالإضافة إلي بناء سد علي نهر اليرموك، وشق قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت لانتاج الكهرباء لإسرائيل، فضلاً عن استيلائها على مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المياه أكثر الموارد الاقتصادية ندرة في العالم العربي

قطرة ماء

والاستراتيجيات القطرية لسياسات الموارد المائية.

ويضيف : إن العالم العربي يستهلك أغلب موارده المائية في الزراعة، ولذلك يجب الاهتمام برفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة، وأيضًا الاهتمام بجودة المياه ووضع سياسات ومعايير للحد من تلوثها والبحث عن تكنولوجيات متقدمة لتنقيتها من التلوث، وتفعيل آليات عمل المجلس العربي للمياه والذي من أهدافه التنسيق بين الدول العربية وتبادل الخبرات والمعرفة والمعلومات ووضع استراتيجيات مشتركة للمياه في

مجلس إدارة صندوق النظافة في لحج يقر مشروع موازنته للعام

لحج/ عادل محمد قائد:

أقر مجلس إدارة صندوق النظافة والتحسين في محافظة لحج أمس في اجتماعه برئاسة الأخ/ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ المحافظة رئيس المجلس مشروع الموازنة التقديرية للصندوق للسنة المالية ٢٠٠٨م بعد المناقشات وقدرت الموارد المالية ٢٠٠٨م مبلغ وقدرة ٩٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال كما تم تقدير الاستخدامات والنفقات ١٣١,٣٣٠,٠٠٠ ريال حيث تم تقدير عجز مالي للنشاط الجاري للسنة القادمة مبلغ ٣٧,٣٣٠,٠٠٠ ريال.

كما تم تقدير استخدامات رأسمالية مبلغ ١٨,٦٧٠,٠٠٠ ريال وأوضح الأخ/ عدنان قطيش مدير عام الصندوق لـ ١٤ أكتوبر أن الدعم المالي المطلوب تقديمه للصندوق خلال السنة المالية ٢٠٠٨م مبلغ ٥٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال.. موضحاً أنه سيتم رفع مشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية القادمة إلى وزارة المالية بعد أقرارها من قبل مجلس إدارة الصندوق لمناقشته مع المختصين في الوزارة، وكان المجلس قد أقر الحساب الختامي للصندوق للسنة المالية ٢٠٠٦م.

من جانب آخر نفذ شباب المخيم الكشفي الصيفي المغلق في محافظة لحج أمس مسيرة عشرة كيلو في إطار فعاليات المخيم الذي دشن الأربعاء الماضي وجاء تنظيمه ترجمة للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس الهادفة النهوض بمستوى الحركة الشبابية.

وخلال المسير الذي بدأ الساعة الخامسة فجراً من منطقة العند واستمر حتى العاشرة حيث أنتهى بالوصول إلى ديوان المحافظة وتوج بكلمة توجيهيه من قبل الأخ/ علي حيدرة ماطر أمين عام المجلس المحلي أكد فيها على أن هذه الفعاليات يجب أن تترجم في أرض الواقع أثناء عودة المشاركين إلى مدارسهم ونقل كل ماتعلموه وأهمها نبذ العنف والتطرف الذي يسيء إلى ديننا ومجتمعنا.

الكيلاني: نسعى لإيجاد شركاء في مجال الصناعات الدوائية المتقدمة

الكيلاني في إحدى المصانع الدوائية

عدنان الكيلاني في إحدى الاجتماعات

صنعاء/سبأ:

قال الأمين العام للإتحاد العربي لمنتجي الأدوية والصناعات الدوائية الدكتور عدنان الكيلاني أن زيارته لليمن من أجل " إيجاد شركاء إستراتيجيين في مجال الصناعات الدوائية المتقدمة، وفي الصدارة منها صناعة الأدوية المتخصصة كأدوية أمراض القلب والسرطان والأمراض المستعصية".

وأشاد الكيلاني اثناء زيارته لشركتي يدكو وشفاكو للصناعات الدوائية بالمستوى المتطور الذي وصلت إليه الشركات المصنعة للأدوية في اليمن من خلال تطبيقها للمبادئ الأساسية في التصنيع الدوائي والطرق المتبعة في تحضير وصناعة الادوية والمستحضرات الطبية، ومدى مطابقتها للمواصفات والمعايير الدولية.

وأكد على ضرورة تبادل المعلومات والخبرات بين شركات الأدوية اليمنية والاتحاد بهدف تأهيل كوادر الشركات الأعضاء في الاتحاد وتعزيز جودة الصناعات الدوائية الوطنية في اليمن.

من جانبه أوضح مديرعام الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية (يدكو)في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية(سبأ) أن الشركة الوطنية تلتزم بتطبيق القوانين والتشريعات المعمول بها دوليا في صناعة الأدوية وفق أحدث الطرق العلمية الحديثة.

ونوه إلى أن الشركة تتطلع الى الاستفادة من الإتحاد العربي لتقديم منتجات الشركة الى الاسواق العربية وبما يعزز من إسهام الصناعات الدوائية اليمنية في تحقيق الأمن الدوائي العربي.

المركز الوطني لمكافحة الجراد الصحراوي يتوقع أكثر من 747 مليون ريال لمكافحة الجراد

مكافحة الجراد بكافة الوسائل

صنعاء/سبأ:

توقع المركز الوطني لمراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي تجاوز التكاليف المالية المتعلقة بعمليات مكافحة الجراد الـ ٧٤٧ مليون و٦٠٠ ألف ريال.

وأفاد مدير المركز المهندس عبده فارع الرميح أن إجمالي نفقات تكاليف المكافحة الميدانية لأسراب الجراد يتجاوز أكثر من ٣٠٠ مليون ريال، منها ٥٠ مليون ريال أجور فرق المكافحة الميدانية، إضافة إلى الدعم الذي خصصه المانحين لمساعدة اليمن في مكافحة الجراد جوياً والبالغ ٢ مليون و٤٠٠ ألف دولار خصصت لتشغيل عمليات المكافحة الجوية للجراد، إضافة إلى النفقات المتعلقة بمستلزمات المكافحة، مثمناً دور المانحين، خاصة منظمة (الفاو) في دعم جهود اليمن لمكافحة الجراد الصحراوي.

وأشار الرميح إلى أن المركز رفع عددا فرق المكافحة الميدانية إلى ٢٥ فرقة تقوم بعملية المكافحة في المناطق المصابة بالجراد، منها فرقة واحدة تتواجد في منطقة تهامة التي تخلو حاليا من الجراد، ولكن تحسباً لانتقال الجراد إليها باعتبارها سلة الغذاء لليمن، وأكبر منطقة لإنتاج المحاصيل الزراعية وأنواع الحبوب المختلفة.

وبيّن الرميح أن فرق المكافحة تركز حالياً على مناطق تواجد حوريات الجراد (الدبا) في المناطق الصحراوية بشبوة وحضرموت، وهي المناطق التي يمكن السيطرة فيها على آفة الجراد، موضحاً أن المركز تلقى في الوقت الراهن معلومات تفيد بأن أسراب من الجراد الصحراوي تغزو معظم مديريات محافظة شبوة، وتحديدا مدينة عتق، وبكثافة عددية كبيرة.

إلى ذلك قال خبراء المركز الوطني لمراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي: إن مشكلة الجراد الصحراوي الذي انتشر في المحافظات الشرقية والوسطى اليمن بدأت تتفاقم، وتنتشر لتطال مساحات واسعة في مناطق المحافظات ذات الطبيعة الجبلية ووديان زراعية، بحيث أصبح خطرها يهدد المحاصيل الزراعية من حين إلى آخر".

وأشاروا إلى ما تعرضت له عدد من الحقول الزراعية في حضرموت الوادي، ومحافظات شبوة، الجوف، مأرب، وغيرها من أضرار نتيجة آفة الجراد.

رئيس فرق المكافحة الميدانية المهندس عادل الشيباني أوضح لـ (سبأ) أن خطورة الجراد الصحراوي على الزراعة تكمن في ضخامة الأسراب التي تتشكل نتيجة تجمع أعداد من الأسراب الصغيرة في طريقها إلى مناطق صحراوية أخرى ذات بيئة مناسبة لتكاثره.

وبيّن أن ضخامة الأسراب أكبر من قدرات وإمكانيات المركز خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الجراد الطائر في المناطق الجبلية لعدة أسباب، منها: صعوبة الوصول إلى تلك المناطق بالوسائل البرية، واستحالة المكافحة بالمرشات الجوية بسبب التجمعات السكانية المتقاربة، فضلاً عن أن مكافحة الجراد الطائر ليست ضمن استراتيجية المركز في عملية المكافحة.

وبحسب معلومات المركز الوطني للجراد فإن عمليات المكافحة للجراد الصحراوي تتركز على المناطق الصحراوية لأن هذا النوع من الجراد يأتي من المناطق الصحراوية التي يتكاثر فيها، ويمر بمناطق زراعية يستخدمها كترانزيت ليتمكن من مواصلة رحلته بحثاً عن مناطق صحراوية أخرى يتكاثر فيها، وربما يحدث داراً شاملاً على محاصيل تلك المناطق.

الثورة ميلادنا.. والديمقراطية خيارنا.. والوحدة وجودنا الحضاري المتجدد